

الوثيقة 113-A  
12 مارس 2002  
الأصل: بالفرنسية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات  
لعام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4

البند 3 (ب) من جدول الأعمال

## المملكة المغربية

### مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالمواصفات التقنية الوطنية

لإقرار صلاحية/لقبول تجهيزات الاتصالات

## 1 الحالة الراهنة

قاد تكاثر التكنولوجيات الجديدة التي تستجيب لمتطلبات المستخدمين المتنوعة والمتزايدة في أهميتها إلى سرعة ظهور الجديد من أنظمة وخدمات الاتصالات في هذه السنوات الأخيرة.

وترافق هذا التنوع في التقنيات بتكثيف في أعمال التقييس. وبالفعل فمن أجل ضمان التشغيل البيئي لمختلف التجهيزات العاملة استناداً إلى نفس التكنولوجيا، لا بد من القيام بعمل توحيد داخلي داخل مختلف هيئات التقييس الدولية أو الإقليمية أو الوطنية.

ولذلك تمت أعمال مختلفة داخل هذه الهيئات بغية خلق الانسجام بين التكنولوجيات الجديدة من خلال الإسهامات والدراسات والمقترحات التي تقدم بها مجموع أعضاء هذه الهيئات. فكان هناك اعتماد لمعايير أو مواصفات تقنية، دون أن تكون لها صفة إلزامية لجميع الدول.

وتتميز في هذا الإطار نُهج مختلفة الأنماط، لأداء مهمة التقييس التي تقوم بها المؤسسات الوطنية المتخصصة. وأولها هو نهج نشيط يكمن في مشاركة فعالة عن طريق المساهمات، ومتابعة شاملة لجميع الأعمال تتيح السيطرة على جميع الجوانب وتسهيل اعتماد مواصفات وطنية. وثانيها هو نهج منفعل أكثر دقة يكمن في دراسة مسبقة لوثائق التقييس الموضوعية من أجل تعريف وإنجاز المواصفات الوطنية.

## 2 عرض المشكلة

يشهد قطاع الاتصالات أعمال تقييس متعددة، تكون مبعثرة أحياناً داخل هيئات عديدة، الأمر الذي ليس من طبيعته أبداً أن يسهل عمل السلطات الوطنية المكلفة بوضع معايير وطنية لإقرار الصلاحية/القبول، وخاصة المعايير الموجودة في البلدان النامية أو في البلدان التي لا تمتلك أي صناعة محلية لتصنيع تجهيزات الاتصالات. وعليه تجد هذه السلطات نفسها مقابل صعوبات أمام متابعة المواصفات التقنية التي يمكن اعتمادها على الصعيد الوطني، وإقامتها وتنفيذها.

ومثل هذه الحالة تصبح عائقاً، وقد يكون حاسماً، في وجه حسن التقدم في أسواق الاتصالات، فيؤخر بروز تكنولوجيات جديدة في هذه البلدان من ناحية، وتتضاعف حالات عدم الاشتغال البيئي والتداخلات وغيرها من ناحية أخرى.

وإنشاء قاعدة بيانات في هذا الإطار تعدد المواصفات التقنية الوطنية المختلفة المستعملة في البلدان المختلفة، من شأنه أن يسهل هذه المهمة على البلدان النامية وعلى أقلها نمواً.

ونحن نرى أن ذلك يسمح لهذه البلدان بأن تتدارك التأخير في شأن هذه العملية من ناحية، وأن تتابع من ناحية أخرى بفعالية أكبر التطور السريع الذي يشهده هذا القطاع، عن طريق تسهيل إدخال التكنولوجيات الجديدة والتخفيف بذلك نوعاً ما من آثار الفجوة الرقمية.

ونظراً إلى التوجهات العالمية في موضوع إقرار الصلاحية/القبول التي تميل نحو أنظمة مخففة، مثل التصريح بالمطابقة أو اتفاقات الاعتراف المتبادل بالقبول، فإن قاعدة البيانات هذه ستكون أداة مهمة، بل وستكون مرجعاً، عند احتمال إقامة هذا النمط من الإجراءات.

## 3 اعتبارات مختلفة

يمكن أن يتم إنشاء قاعدة البيانات المذكورة على النحو التالي:

- أ) أن تضم المواصفات الوطنية المستعملة كأساس لإقرار الصلاحية/القبول في مختلف البلدان، مع تعداد المعايير المرجعية المستخدمة. وأن تتم هيكلتها على أساس كل نمط من التكنولوجيات أو الخدمات، وبممكنها عند اللزوم أن تحتوي على ثبوتيات تتعلق بالأسباب التقنية التي حفزت اعتماد أو تعديل هذا أو ذلك من المعايير الدولية أو الإقليمية.
- ب) ومن المهم أيضاً أن تحتوي قاعدة البيانات على معلومات عن السلطات الوطنية المكلفة بوضع مواصفات إقرار الصلاحية/القبول. وهذا الأمر يسهل التشاور والاتصال بين مختلف هذه السلطات.
- ج) ينبغي أن تحين قاعدة البيانات باستمرار وفقاً للتقدم التكنولوجي الذي يشهده القطاع، وبالاستناد إلى المشاورات المنتظمة بين السلطات المختلفة.
- د) ويمكن أن تترافق قاعدة البيانات المذكورة مع مقارنات تحليلية تعكس الإجراءات التي اعتمدت السلطات بموجبها المواصفات الوطنية. ويمكن أن يضمّن هذا الجزء في تقرير يحال إلى السلطات المختلفة.
- ومع ذلك ينبغي لمكتب تنمية الاتصالات أن يقترح طريقة تحقق هذه الغاية، مع كامل وعيه للعمل التحليلي الضخم الذي ينبغي للسلطات أن تقوم به، لتبيان الفوارق المحتملة بين المواصفات التقنية الوطنية المعتمدة والمعايير المرجعية الدولية أو الإقليمية.

#### 4 خلاصة النتائج المتوقعة

أن يوضع تحت تصرف السلطات ما يلي:

- (1) قاعدة بيانات تتيح إلاماً شاملاً سريعاً بمختلف المعايير المرجعية المستعملة، وبالمواصفات التقنية الوطنية المعتمدة لغايات إقرار الصلاحية/القبول بشأن مختلف التكنولوجيات في كل بلد.
- (2) تقرير عن الطرائق والقواعد المختلفة المستعملة في هذه البلدان من أجل اعتماد مواصفات تقنية تكون أساساً لإقرار الصلاحية/القبول.

#### 5 موعد استحقاق الحصول على النتائج

يجب أن تكون صيغة تمهيدية لقاعدة البيانات جاهزة، بدءاً من النصف الثاني لعام 2003.

#### 6 الإطار التنفيذي المقترح

هو إطار المسألة التي تتصدى لوضع كتاب مرجعي عن الإجراءات التنظيمية الوطنية والدولية المتعلقة بإقرار صلاحية التجهيزات الخاصة بالاتصالات.

#### 7 الجهة مؤلفة الاقتراح

وضعت هذه المساهمة الوكالة الوطنية للوائح الاتصالات في المغرب.